لما في الذي ذكره من التفاول فان انيث بمعني ادركت ولما في نايث
من التشاوم فانه بمعني بعدت بشرط ان يكون الاجواب
عما يقال انه لا يصح تعريف المضارع بهذه الزوايد لانها وجدت
داخلة في اول الماضي نحو اكرمت زيدا وتعلمت المسيلة ونرجست
الدوا اذا جعلت فيه نرجسا ويرنات الشيب اذ اخضبته
باليرنا وحاصل الجواب ان هذه الزوايد بهذه المعاني
مختصة بالمضارع ولا تدخل الماضي وترك المتن تقييده ه
ذكرا تكلا لا علي الموقف لان الموضوع بالذات من وضع
هذه المقدمة المبتدي وهو لا يستقل بالاستفادة ومعه
غيره الاولي للمتكلم وغيره والمراد من شاركه في مدلول المسدو
المبدو بالنون او المعظم نفسه اي العظيم بحسب
الواقع كقوله تعالي ونريد ان نمن او بحسب الادعاء كقول المعظم
نفسه مخبرا عنها فقط نقوم واستعمالها في هذه الحالة مجاز
حيث اطلق ما للجمع علي الواحد نرجس النرجس زهر البصل
قال للغايب اي لغيبته حقيقة نحو يقوم زيدا ومجازا
نحو قد يعلم الله يرنا بالفتح مهموز يقال يرنات الشيب
اذا خضبته باليرنا اي الحنا علي المعاني المذكورة وهي
التكلم والغيبة والحضور المجرد من النونين اي المعري من النون
الموضوعة للاناث وان استعملت في غيرهن كقوله يمرون بالدهنا
خفافا عيابهم ويرجعن من دارين بجر الحقايب ومن نون التوكيد
المبتنا المباشرة له لفظا وتقديرا بخلاف المنفصلة عنه لفظا
بالف الاثنين نحو قوله تعالي ولا تتبعان او بواو الجماعة الجماعة
كقوله تعالي لتبلون او بياء المخاطبة كقوله تعالي فاما ترين

وبخلاف

٥٠ وبخلاف المنفصلة تقديرا كقوله تعالي ولا يصدنك
فان واو الجماعة فيه مقدرة فانهما كالعدم فان لم يتجرد
الفعل منهما بان دخلت عليه نون النسوة نحو والوالدات
يرضعن او نون التوكيد المقيدة بما هو كان في محل رفع
مبنيا علي السكون مع الاولي وعلي الفتح مع الثانية
واذا كان مرفوعا محلا مع النونين كان المناسب ان
يبقي الشارح كلام المتن علي عمومه ولا يقيد المضارع بالمجرد منهما
والمعنى حينيذ مرفوع ابدا اي لفظا او تقديرا او محلا ولعله
اشار الي ذلك المتن بقوله ابدا والصحيح ان رافع المضارع التجرد
من الناصب والجازم وان كان قول الكوفيين ولا يقال ان
التجرد عدمي فلا يكون علة للرفع وهو وجودي لانه عبارة
عن استعمال المضارع علي اول احواله وليس هذا بعدمي وقيل
ان رافع المضارع وقوعه موقع الاسم وهو للبصريين وقيل انه
نفس المضارعة وهو لثعلب وقيل انه حروف المضارعة ونسب
للكسايي واختار ابن مالك قول الكوفيين قال في شرح الكافية
لسلامته من النقض بخلاف قول البصريين فانه ينتقض بنحو هلا
تفعل وجعلت افعل ومالك لا تفعل ورايت الذي تفعل
فان الفعل في هذه المواضع مرفوع مع ان الاسم لا يقع فيها
فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان في هذه المواضع صح
مرفوعا بلا رافع فيبطل القول بان رافعه وقوعه موقع الاسم وصح
القول بان رافعه التجرد ه الاشموني ببعض تغيير وقوله
وهو لثعلب رد عليه بان المضارعة انما اقتضت اعرابه من حيث
الجملة ثم يحتاج كل نوع من انواع الاعراب الى عامل يقتضيه

Copyright © King Saud University